A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/564
31 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٣
ثانيا - آراء قدمتها الحكومات ٤
ثالثا - آراء قدمتها وكالات متخصصة ٢٢
رابعا - آراء قدمتها هيئات وأجهزة الامم المتحدة ٢٥
خامسا - آراء قدمتها منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري ٢٦

٣١٦٨ 90 24759

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الرابعة والاربعين اعتمدت الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قرارها ١٥٦/٤٤ المعنون "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" . وفي ذلك القرار لاحظت الجمعية العامة التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة خلال الـ ٤٠ عاما الماضية نحو تحقيق الهدف الذي حددته وهو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، اذ لا تزال هناك مجالات يمكن فيها إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ ذلك الهدف ، ورأت أن من المستصوب في ضوء التقدم المحرز وما يستجد من تحديات جديدة ، إجراء تقييم لما حققه برنامج حقوق الإنسان حتى الآن وما بقي مما يجب تحقيقه . وطلبت الجمعية العامة إلى الامين العام أن يستطلع آراء الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وهيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، بشأن استصواب عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ليعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وطلبت إليه أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا بشأن هذه المسألة . وتقدم هذه الوثيقة إلى الجمعية العامة بناء على ذلك الطلب .

٢ - بناء على قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ طلب الامين العام بمذكرات ورسائل مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ آراء الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، وهيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري عن استصواب عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان يعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

٣ - وحتى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وردت آراء بشأن تلك المسألة من الحكومات التالية : اثيوبيا ، الارجنتين ، استراليا ، اكوادور ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، أيرلندا (بالنيابة عن الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي) ، باراغواي ، بولندا ، بوليفيا ، تركيا ، تشاد ، تونس ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، رومانيا ، زائير ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السلفادور ، سوازيلند ، سوريينام ، السويد ، الفلبين ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، مصر ، موريشيوس ، النمسا ، نيوزيلندا .

٤ - ووردت أيضا ردود فنية فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان من منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي . وإضافة إلى ذلك ، أعربت الهيئات التالية عن آرائها : مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومركز مناهضة الفصل العنصري ، ولجنة حقوق الإنسان ، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الاقليات . وصرح كل من رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن ذلك الامر سوف يبحث في الدورتين القادمتين للجنتيهما .

٥ - وقدمت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي آراءها : منظمة العفو الدولية ، واللجنة الكنسية المعنية بالشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي ، مجلس الجهات الاربع ، الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية ، الرابطة الدولية لقانون العقوبات ، المجلس الدولي للمرأة اليهودية ، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، الاتحاد المسيحي الديمقراطي الدولي ، الاتحاد الدولي "أرض الإنسان" ، المعهد الدولي للقانون الإنساني ، المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم ، مواطنو العالم ، الحركة الدولية المعنية بالسجون ، رابطة "سور أوبتكيمست" الدولية ، الرابطة العالمية لانصار اتحاد العالم ، الاتحاد العالمي للعمل والحركة العالمية للامهات .

٦ - وأيدت الحكومات في ردودها كلها عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان وذلك باستثناء سانت فنسنت وجزر غرينادين . كما أيدت الوكالات المتخصصة ، التي قدمت آراءها فكرة عقد مؤتمر عالمي أو أعربت عن استعدادها للاشتراك فيه إذا تقرر عقده وكانت ردود هيئات وأجهزة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مؤيدة أيضا لعقد مؤتمر كهذا وذلك باستثناء رد الحركة العالمية للامهات . وتضمنت بعض الردود أفكارا مفصلة فيما يتعلق بخلفية مؤتمر كهذا ، وما يجب اتباعه من النهج ، ومناقشته من البنود ، والمشاركة في هذا المؤتمر والنتائج التي يتوقع أن يتوصل إليها .

٧ - ولقد أبرزت عدة ردود التغيرات المشجعة الاخيرة في الاوضاع الدولية وما تفتحت عنه هذه التغييرات من منظورات جديدة بالنسبة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مثلما أبرزت التطورات والانجازات التي تحققت عبر السنوات الاربعين الماضية في برنامج الامم

المتحدة لحقوق الإنسان . وأبرزت الردود أيضا أهمية العلاقات التي تربط بين السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان فضلا عن الترابط بين شتى حقوق الإنسان ذاتها . وأشارت بعض الردود إلى الفجوة بين المعايير الدولية والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان في العالم .

٨ - وصرحت ردود كثيرة بأنه ينبغي لمؤتمر عالمي لحقوق الإنسان أن يركز على تحسين التعاون الدولي في هذا الميدان وعلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وتضمنت ردود عدة اقتراحات بشأن مواضيع وقضايا ومشاكل وظواهر معينة لابد من أن يدرسها مؤتمر عالمي يغطي نطاقا واسعا جدا من القضايا . وإضافة إلى ذلك ، تم التشديد على ضرورة التأكيد من جديد على مبادئ وأولويات التعاون الدولي الحالية في ميدان حقوق الإنسان .

٩ - وكإطار لمؤتمر عالمي تمخضت الردود عن الأفكار الرئيسية التالية : استعراض التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان في العالم ، ولاسيما بالاشارة إلى عمل الأمم المتحدة ، وتقييم فعالية سبل وتقنيات تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، على الصعيدين العالمي والإقليمي ، ولاسيما من قبل الأمم المتحدة ، والنظر في الإجراءات المقبلة .

١٠ - وساد اتفاق على نطاق واسع مفاده أن نجاح مؤتمر من المؤتمرات يتوقف إلى حد كبير على التحضير له . ودعي للقيام بمشاورات واسعة النطاق كما أبرزت أهمية مشاركة هيئات حقوق الإنسان ذات الخبرة ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التي تهتم بحقوق الإنسان ، والمجتمع الاكاديمي والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري . ومن شأن تلك التحضيرات أن تسفر عن تقديم توصيات محددة لكي يبحثها مؤتمر عالمي . وساد أيضا شعور بأن نجاح مؤتمر عالمي يتوقف أيضا على المشاركة فيه على أعلى مستوى . وأخيرا ، ساد شعور عام بأن التحضير الجيد لمؤتمر عالمي تتم المشاركة فيه على أعلى مستوى يُعد مساهمة تتسم بالاهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي .

ثانيا - آراء قدمتها الحكومات

اثيوبيا

ذكرت حكومة اثيوبيا أنه "نظرا لما تعلقه حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية من أهمية كبرى على حماية وتعزيز حقوق الإنسان ، فإنها تؤيد ، من حيث

المبدأ ، عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان يؤمل أن يكون أحد أهدافه الرئيسية تعزيز دور وفعالية الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان مع التقيد الصارم بقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها على نطاق واسع ، والواردة في ميثاق الامم المتحدة" .

الارجنتين

قدمت حكومة الارجنتين "رأيها المؤيد فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان بغية النظر على أعلى مستوى في المشاكل الرئيسية التي تواجه الامم المتحدة وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان" .

استراليا

قدمت حكومة استراليا الآراء التالية :

"ترحب الحكومة الاسترالية باقتراح عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان . وهذا الاقتراح يأتي في حينه ، ولاسيما نظرا للتقدم الجارف فيما يتعلق باتساع انتشار الديمقراطية في العالم بأسره مما يهيئ فرصا جديدة للنهوض بحقوق الإنسان .

"وتعرب استراليا عن اعتقادها بأن تركيز مؤتمر كهذا ينبغي أن ينصب على العناصر الرئيسية لعمل الامم المتحدة بصدد تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وينبغي أن يهيئ الفرصة للتأكيد من جديد على الاهمية الرئيسية للمعايير الدولية الحالية فضلا عن مناقشة توسيع وتعزيز الهياكل الاساسية التي تساهم بالفعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وينبغي النظر أيضا في التغييرات والتطورات التي تطرأ على البيئة الدولية والنظم المتعددة الاطراف من حيث تاثيرها على حقوق الإنسان .

"وينبغي لمحفل كهذا أن يستعرض التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر العالمي السابق في ميدان حقوق الإنسان وأن يفيد من فعالية الالية الحالية المتعددة الاطراف لحقوق الإنسان .

"وينبغي الاستفادة من المناسبة التي يهيئها المؤتمر وكذلك بوصفه عاملا حفازا من أجل زيادة سريعة في عدد التصديقات على الصكوك الحالية . وينبغي له أن يستعرض سبل تنفيذ شتى الصكوك وأن يقترح حيثما تقتضي الضرورة رصد وكتابة التقارير على نحو محسن يتسم بمزيد من الفعالية . وينبغي مناقشة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان في هذا السياق .

"وينبغي أن يكفل المؤتمر قيام الامم المتحدة بتخصيص موارد كافية لجميع هيئاتها في مجال حقوق الإنسان لتمكينها من العمل بمزيد من الفعالية .

"وينبغي أيضا بحث سبل النهوض النشيط بالهياكل الاساسية لحقوق الإنسان من خلال توسيع برامج التدريب والخدمات الاستشارية وذلك بتشجيع الحكومات على الاستفادة من المساعدة ، من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية والاقليمية ، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم لهم من خلال النهوض بالتنسيق مع هيئات الامم المتحدة .

"وينبغي تعزيز أنشطة الإعلام مثل تدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات والكليات وتعزيز حقوق الإنسان في أماكن العمل من خلال محفل كهذا .

"وتعرب استراليا عن أملها في أن يسفر مؤتمر عالمي كهذا عن تقديم مقترحات موجهة نحو العمل من أجل ادماج حقوق الإنسان في استراتيجيات التنمية ، والسلم والامن . وينبغي أن يولي جدول أعمال المؤتمر الاهتمام الواجب بحقوق واهتمامات السكان الاصليين .

"وينبغي التحضير للمؤتمر على نحو فعال بغية ضمان التوصل إلى نتائج جوهرية . وينبغي أن تتضمن التحضيرات إنشاء لجنة تحضيرية ذات حجم معقول ، ولن تؤيد استراليا استخدام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بوصفها لجنة تحضيرية إلاّ إذا خصصت لها أوقات اضافية للاجتماع من أجل ذلك الغرض .

"وينبغي السعي بنشاط من أجل الحصول على آراء المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية . والوكالات المتخصصة فضلا عن المؤسسات الوطنية والاقليمية لحقوق الإنسان في المرحلة التحضيرية وذلك لتطوير برنامج فعال . وينبغي أيضا تشجيع مشاركة تلك الهيئات بصورة نشطة" .

اكوادور

ذكرت حكومة اكوادور انها "ترى من الملائم الدعوة لعقد مؤتمر (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان) يستطيع تحليل دور الامم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية واقتراح تدابير لتقويته ، فضلا عن المساهمة في مواصلة تطوير القانون الدولي في هذا المجال" .

إيران (جمهورية - الإسلامية)

أعربت حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن الاراء التالية :

"١ - نظرا لان صياغة الإعلان العالمي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان تمت من دون مشاركة البلدان الإسلامية فيها مشاركة متوازنة وأن تحظى بالنصيب الذي تستحقه منها ، فمن الضروي دراسة ومراعاة الاختلافات القائمة حول حقوق الإنسان بين الإسلام وأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان . وللسبب ذاته يواجه كثير من البلدان الإسلامية صعوبات في تنفيذ بعض أحكام المنظمات الدولية ، من أجل أداء واجباتها على النحو المناسب ، للعمل بالقيم السامية للدين الإسلامي الذي يفوق عدد الذين يعتنقونه مليارا في جميع أنحاء العالم .

"٢ - لا ينبغي استعمال قضية حقوق الإنسان كأداة سياسية لممارسة الضغط على أي دولة . بل على العكس ينبغي أن تظل قضية إنسانية بحتة وأن تستعمل لتعزيز العلاقات البشرية وتحسين المستويات الاجتماعية .

"٣ - تود حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تطلب إدراج هذه النقاط في جدول أعمال المؤتمر" .

إيرلندا

قدم الممثل الدائم لايرلندا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الاراء التالية نيابة عن الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

"تود الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تشدد منذ البداية على إيمانها بأن أي مؤتمر من هذا القبيل (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان) ينبغي

أن ينعقد على أساس المجموعة القائمة من المبادئ المعترف بها عالميا في ميدان حقوق الإنسان .

"وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أن أولوية حقوق الإنسان الرئيسية في الفترة المقبلة تكمن في ضمان تنفيذ حقوق الإنسان والحريات الاساسية المحددة بالفعل في الصكوك الدولية القائمة تنفيذا فعليا في جميع البلدان . وينبغي للمؤتمر العالمي المقترح التركيز على ذلك . وباستطاعة المؤتمر أن يركز على حالة التصديق على صكوك حقوق الإنسان القائمة وتنفيذها وتطبيقها على مستوى الامم المتحدة : التعليم والتدريب في ميدان معايير حقوق الإنسان ونشرها على نطاق عالمي : وإقامة وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية : وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والهياكل الاساسية الوطنية .

"وينبغي للمؤتمر ، تمشيا مع التركيز على التنفيذ ، أن يوجه اهتماما خاصا إلى الطرق الكفيلة بتحسين فعالية برامج حقوق الإنسان بالامم المتحدة ، من خلال أمور تشمل تعزيز أجهزة المراقبة ، وتحسين البرامج الإعلامية والاستشارية ، وضمان اتاحة الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة . كما يستطيع المؤتمر مواصلة النظر في مسألة إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان .

"ولما كانت التحضيرات الكافية أساسية بالنسبة لنجاح مؤتمر من النوع المتوخى ، فينبغي تنظيم العملية التحضيرية على نحو يحتمل أن ييسر ظهور توصيات محددة تتناول مجموعة من القضايا وتهدف إلى تعزيز التمتع بحقوق الإنسان على نطاق عالمي . وينبغي لهذه العملية اتاحة الحصول على مساهمات من ذوي المعرفة المتخصصة أو الخبرة الخاصة ذات الصلة . ونحن نعتقد أن على رؤساء هيئات رصد المعاهدات ، فضلا عن الافرقة العاملة والمقررين الخاصين المعنيين بالقضايا الموضوعية والقضايا التي تخص بلدانا معينة ، تقديم مساهمة هامة في هذا الصدد .

"وستشكل المساهمة الفعالة للمنظمات غير الحكومية في الاعمال التحضيرية ومشاركتها الفعالة في المؤتمر ذاته عنصرا أساسيا في مفهوم الدول الاثنتي عشرة لهذا الحدث" .

باراغواي

ذكرت حكومة باراغواي انه فيما يتعلق "بعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ليعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، فإننا نعتبر تحقيق هذا الحدث ذا أهمية كبرى بالنسبة لبلدنا . والواقع أن المحافل من هذا القبيل هي جد مناسبة لكي يطلع بلدنا بمزيد من التفصيل على سير مختلف هيئات تعزيز وحماية حقوق الإنسان العاملة في المنطقة ، فضلا عن اللجان الخاصة المنشاة بموجب العهدين الخاصين بحقوق الإنسان والتي تعترف بهما باراغواي بالفعل" .

بنما

أجد من الملائم بشأن هذا الموضوع أن أبلغكم رأينا بوجوب النظر في اقتراح عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان في إطار اجتماع تشارك فيه الدول كافة بما من شأنه أن يحقق إنجازات كبيرة في سبيل حماية حقوق الإنسان بصورة فعّالة ، وبلدنا مستعد لتقديم كل ما يلزم من دعم لهذه المهمة .

كما أن من المهم أن نؤكد أن احترام الحرية والعدالة والسلم في العالم تقوم جميعها على أساس الاعتراف بما لحقوق الإنسان الخاصة بالمجتمع الدولي من قيمة عظيمة أصيلة ، وهذا ما يحدونا إلى الرأي بضرورة تضافر الجهود من أجل المضي في عقد هذا المؤتمر وما شابهه من محافل على نحو أكثر تكرارا لمصلحة احترام حريات الإنسان الاساسية بما يصب في مصلحة جميع البلدان الموقّعة للاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان .

بولندا

قدمت حكومة بولندا الاراء التالية :

"تعتقد حكومة بولندا اعتقادا راسخا بأن من المستصوب عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ليعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

"وبولندا ملتزمة اليوم التزاما عميقا بالتنفيذ الكامل والشامل للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . وقد اعتمدت مؤخرا تدابير ملحوظة وهامة تهدف الى تحسين كرامة الإنسان ، مع اعطاء مفعول القوانين التعاهدية للاحكام التي توفر الحماية لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

"وإن نطاق التطورات الاخيرة التي جرت في بولندا لضمان ظروف لمواطنيها تمكنهم من العيش في جو من الحرية والكرامة ، لهو خير شاهد على الاهمية التي تعلقها بولندا على قضايا حقوق الإنسان وعلى مساعي الامم المتحدة في سبيل السلم ، وتوفير ظروف افضل للحياة في جو ارحب من الحريات .

"وبالرغم من التقدم المثير للاعجاب المحرز في وضع صكوك دولية جديدة لحقوق الإنسان منذ اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أوضح لاول مرة النسيج العضوي الذي يجمع بين السلم ، والعدالة ، والحرية وحقوق الإنسان ، فلا تزال هناك أوجه نقص خطيرة في ضمان الحريات الاساسية وحقوق الإنسان لكل فرد ضمانا فعليا ونزيها . وإن تلبية الحاجة الى التامل في منجزات المجتمع الدولي والمجالات التي لا يزال الباب فيها مفتوحا امام التقدم ، والى توطيد التطورات الاخيرة وتقييم الاتجاهات الجديدة فيما يتعلق بكل من الاجهزة والمعايير والمجالات ذات الاولوية ، ستجئ في حينها وستكون مناسبة .

"واليوم اذ ندخل عهدا جديدا أكثر تشجيعا في التعاون الدولي ، واذ يجري بحث جديد عن السلم الدولي والتنمية الاجتماعية ، فإن وضع برنامج لحقوق الإنسان يعالج هذه القضايا الحاسمة ربما يقدم مساهمة جديدة هامة تبشر بالخير الى هذه التطورات المشجعة والى التحديات التي تواجهها الانسانية الآن ، وكذلك في القرن القادم .

"وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا بأن المؤتمر ، باتاحته امكانية لعقد مشاورة عالمية حول مواقف ونهج البلدان المختلفة ازاء حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، سيوحي للجميع ببذل مزيد من الجهود في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، مما يقوي أسس العدالة ، والسلم والحرية في عالم المستقبل . وبولندا عاقدة العزم على بذل قصاراها لضمان نجاح المؤتمر" .

بوليفيا

مرحت حكومة بوليفيا بأنها "تؤيد تأييدا تاما عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان وذلك من أجل تحليل حالة حقوق الإنسان في العالم فضلا عن دراسة واعتماد التدابير الملائمة الرامية إلى تعزيز احترام تلك الحقوق" .

تركيا

قدمت حكومة تركيا الاراء التالية :

"تلتزم الحكومة التركية بمواصلة إحراز التقدم المطرد والذي لا رجوع عنه ، نحو بلوغ أعلى المستويات في ميدان الديمقراطية وحقوق الإنسان . وهي تؤمن بمنافع تحقيق تعاون دولي في مجال تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، تدعم الحكومة التركية الجهود الدولية المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان ، بما في ذلك فكرة عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان بهدف مناقشة أنشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، وإذ تضع الحكومة التركية في اعتبارها التقدم الذي تم إحرازه في هذا الميدان والتطورات الاخيرة الايجابية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم ، ترى أن عقد هذا المؤتمر قد يتيح فرصة جيدة لتكرار التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان ، كعامل أساسي في النظام الدولي .

"إن الحكومة التركية عازمة على المشاركة بنشاط في المؤتمر المقترح وفي أعماله التحضيرية . وهي تعتقد أنه يجب تحديد مكان عقد الاجتماع وجدول أعماله بعناية كبيرة . وينبغي ، علاوة على ذلك ، ألا تغيب عن الاذهان أنشطة مجلس أوروبا ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، لدى إعداد جدول أعمال المؤتمر واختيار تاريخ انعقاده" .

تشاد

قدمت حكومة تشاد الاراء التالية :

"لقد حدث في المحيط الدولي ، منذ بضعة سنوات مضت ، تحوُّل ملحوظ . وأدى التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب إلى فتح آفاق جديدة في مجال

تعزيز السلم والامن الدوليين . وفي هذا الإطار ، لم تكن هذه اللحظة ، في اي وقت مضى ، انسب من اللحظة التي نعيشها الان لإيلاء عناية خاصة بحقوق الإنسان التي لن يوجد ، بدونها ، سلم او امن دوليان . ولذلك فإن عقد "مؤتمر دولي" لحقوق الإنسان سيتيح في الوقت الحالي التطرق إلى المشكلة بطريقة تقل فيها الاعتبارات السياسية والايديولوجية ، والتركيز على اهمية التعاون الدولي في هذا الميدان . ذلك أنه على الرغم من اعتماد الصكوك الدولية الهامة ذات الصلة لابد من ملاحظة أن تطبيقها لا يزال حتى اليوم مسالة افتراضية ، إن لم يكن ميؤوسا منه في بعض مناطق العالم .

وهذا هو الواقع في الجنوب الافريقي بين بلدان اخرى حيث مازال نظام بريتوريا يواصل ، دون انقطاع ، انتهاك حقوق الإنسان من خلال سياسة الفصل العنصري المشينة التي يتبعها . وكذلك في الاراضي المحتلة ، ترتكب اسرائيل ، منذ عام ١٩٦٧ ، انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، وترفض رفضا باتا تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ . ويمكن أيضا التطرق إلى جوانب اخرى لهذه المشكلة مثل التعذيب والارتزاق ، وهما عُملة منتشرة في بعض مناطق من العالم .

لذلك ، وإدراكا بالحاجة الملحّة إلى عقد "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" على مستوى عال وهو المستوى الوحيد الذي يستطيع تحقيق تقدم في التطبيق الفعّال للقواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان ، التي تعتبر مصدر السلم والاستقرار والتقدم الاقتصادي والامن ، فإن تشاد ، التي تهتم بصفة مستمرة بتحسين ظروف حياة شعبها وعمله وحريته وامنه والتعبير عن نفسه ، لا يسعها إلا أن تؤيد هذه الفكرة" .

تونس

قدمت حكومة تونس الاراء التالية :

"إن تونس التي شاركت في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ المعنون "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" لا يسعها سوى إعادة تاكيد موافقتها المبدئية على اهمية عقد هذا المؤتمر . إن تونس ، تعلق من جانبها اهمية خاصة على مسالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد

الدولي ، التي لا تكف هي أيضا عن بذل جميع جهودها لتعزيزها ودعمها على الصعيد الوطني . وفي هذا الصدد ، تعتبر تونس أن نجاح هذا المؤتمر يتوقف إلى حد كبير على الاولويات التي ينبغي تحديدها للعقود المقبلة وعلى السعي إلى تحقيق فعالية أكبر في الوسائل والطرائق المعمول بها حتى الآن في مجال حقوق الإنسان .

وثمة مسائل تتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن ، ينبغي إيلاؤها اهتماما متزايدا من جانب المجتمع الدولي مثل الحق في تغذية وفي مستوى معيشة كافيين والحق في السكن والحق في العيش في بيئة سليمة ومتوازنة .

ومن ثم ، وبغية توفير الظروف المناسبة لنجاح هذا المؤتمر ، ينبغي أن تتم الأعمال التحضيرية المتصلة به أساسا عن طريق التشاور على أوسع نطاق ممكن بغية تعريف وتحديد الميادين التي لم تحصل حتى الآن على الاهمية اللازمة ، وتقييم المنجزات التي حققتها الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، ووضع استراتيجية عمل للسنوات المقبلة . ومن الضروري أن يراعي أساسا أي نهج موضوعي لهذه الاعتبارات جميعها ، تطور التغييرات الجارية ، فضلا عن ذلك وبخاصة ، المصلحة العليا للإنسان ورفاهه" .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

"ذكرت حكومة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنها تؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان مما جعلها تنضم إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بذلك الموضوع . وأعربت الحكومة عن الأسف لاستمرار وجود مشاكل في ميدان حقوق الإنسان لم تحل ، وذلك بالرغم مما أحرزته الامم المتحدة من تقدم نحو الهدف المعلن المتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية . وأوضحت أن هذه المشاكل تتطلب مزيدا من الاهتمام من جانب الامم المتحدة . ومع مراعاة الحاجة إلى إجراء تحليل تفصيلي لما تم إحرازه في تحقيق برنامج حقوق الإنسان وإلى تحديد الامور التي مازال يجب القيام بها في ميدان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ، في ضوء المهام الجديدة الناشئة ، فإن من المناسب ألا يعقد المؤتمر المذكور قبل سنة ١٩٩٥" .

رومانيا

"ذكرت حكومة رومانيا أنها "ترى من الملائم المبادرة بعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ليعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم المعاصر . وبالنظر إلى الاهمية الكبرى لهذا المؤتمر ، ترى حكومة رومانيا أنه لا ينبغي عقد هذا المؤتمر إلا بعد إجراء مشاورات تحضيرية واسعة النطاق بمشاركة الدول الاعضاء ومساهمة من المنظمات الدولية المعنية . أما حكومة رومانيا فهي على استعداد لتقديم مساهمتها الكاملة في الاعمال التحضيرية لهذا الاجتماع" .

زائير

قدمت حكومة زائير الآراء التالية :

"يرى المجلس التنفيذي ، في المقام الاول ، أن الوقت مناسب لعقد مثل هذا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان . وأن ثمة سببين يدعمان فكرة عقد هذا المؤتمر .

السبب الاول هو أنه منذ أربع سنوات تقريبا تعهدت الدول ، ومن بينها جمهورية زائير ، تعهدا جازما بتعزيز احترام حقوق الإنسان عن طريق ايجاد آليات خاصة للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها . والسبب الثاني يتمثل بصورة خاصة في رياح النزوع نحو تحقيق الاصلاحات السياسية - ولنقل حركة إعادة تشكيل الهيكل - (Perestroika) التي هبّت منذ نهاية السنة الماضية ليس فقط في بلدان أوروبا الشرقية التي كان يسيطر عليها الحزب الواحد بل في بلدان العالم الثالث والبلدان الافريقية بصورة خاصة . أما فيما يتعلق بزائير - وقد ينطبق ذلك على عدد كبير من البلدان الافريقية المتأثرة بهذه الحركة (Perestroika) - فإن توافق وجود ارادة تتعهد من جهة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ومن جهة أخرى ، بتحقيق اصلاح شامل للمؤسسات السياسية عن طريق الأخذ بتعددية الاحزاب ، تؤدي لا محالة الى ضرورة اجراء نوع من الجرد للمهام المادية التي يجب الاضطلاع بها بهدف تحقيق تطلعات الشعوب على نحو ملموس .

ويرى المجلس التنفيذي لجمهورية زائير أن "المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان" يمثل الوقت أو المكان المناسب لاجراء هذا الجرد ، جرد الوسائل التي من الواجب اعتمادها لضمان تعزيز حقوق الإنسان في اطار ليبرالي جديد . واستنادا الى خبرة ادارة حقوق وحريات المواطن ، فإن المجلس التنفيذي لجمهورية زائير مقتنع بأن عقد "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" يمثل الفرصة السانحة لمناقشة المسألة التي تُعتبر ، في مجال حقوق الإنسان ، أكثر المسائل الاساسية أهمية ، ألا وهي مسألة تمويل أنشطة حقوق الإنسان بصورة ملموسة .

والمجلس التنفيذي مقتنع بأن حالة حقوق الإنسان لن تتحسن في العالم أجمع عن طريق توجيه الانتقاد مهما كان مفيدا أو عن طريق إعداد التقارير الضخمة الخ ، بل عن طريق ايجاد تعاون مادي ومالي ملموس . واذا تم التسليم بوجهة النظر هذه ، يكون الوقت قد حان لمناقشة شروط هذا التعاون الفعال ، خلال الاجتماعات التي يدعو اليها قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ . وفي الختام ، فإن هذه الفرصة المناسبة لعقد "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" لها ما يبررها ليس فقط بسبب الطابع شبه الجنيني للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان (للاطلاع ، انظر الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإعلان حقوق الإنسان ١٩٤٨ - ١٩٨٨ . بطاقة معلومات رقم ٣) بل أيضا ، وبدرجة أكبر ، بسبب تفاهة النسبة المئوية (+ دون الواحد في المائة) المخصصة في ميزانية الامم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان" .

سانت فنسنت وجزر غرينادين

ذكرت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين أنها "لا تعتبر عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان أمرا ذا أولوية في هذا الوقت ، في ضوء التحسينات العامة التي جرت في هذا المجال خلال العقد الماضي" .

السلفادور

ذكرت حكومة السلفادور أنها "توافق على عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ، وفقا للقرار ١٥٦/٤٤" .

سوريينام

ذكرت حكومة سوريينام أنها تؤيد استصواب عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان .

السويد

قدمت حكومة السويد الاراء التالية :

"بالنظر الى التطورات الهامة الاخيرة في ميدان حقوق الإنسان ، بما في ذلك التغييرات في أوروبا الوسطى والشرقية ، ومراعاة أيضا لتوسيع عضوية لجنة حقوق الإنسان وشيكا ، تعتقد الحكومة السويدية أن من المناسب عقد مؤتمر لحقوق الإنسان ، فقد أصبحت حقوق الإنسان في الواقع قضية رئيسية في الشؤون الدولية .

"وقد اعتمد المجتمع الدولي المعايير الاساسية لحقوق الإنسان والحريات الاساسية . وهذه الحقوق والحريات هي ذات طابع عالمي . ولكن هناك حقيقة لا تنكر وهي أن مفهوم حقوق الإنسان ليس له نفس المدلول في جميع أنحاء العالم . وكذلك ليس هناك معايير موحدة لتطبيق حقوق الإنسان . وعليه يبدو من المهم تعميق الحوار بين الدول الاعضاء حول حقوق الإنسان .

"ينبغي أن تكون إحدى المهام الرئيسية لمؤتمر عالمي هي تعزيز تنفيذ صكوك حقوق الإنسان القائمة . ويبدو من الطبيعي أن يستعرض المؤتمر التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان وأن يجري تقييما للاساليب القائمة لحماية حقوق الإنسان ويقدم توصيات في هذا الصدد . وينبغي التأكيد على اهمية دعوة الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الى حضور المؤتمر .

"وبغية ضمان تكليل المؤتمر العالمي بالنجاح ، ينبغي التحضير له بعناية . ومع مراعاة الانشطة الاخرى في هذا الميدان الجارية في اطار محافل منها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فربما لا يكون من المناسب عقد مؤتمر لحقوق الإنسان قبل عام ١٩٩٤ . ويمكن أن تكون البنود التي يحتمل ادراجها في جدول الاعمال ، ومكان انعقاد المؤتمر ، الخ ، موضوعا لمزيد من النظر في

التحضيرات للمؤتمر . ومع مراعاة الآثار المالية ، يبدو من المناسب عقد المؤتمر في جنيف ، ولكن يمكن النظر في بدائل وتوصيات أخرى" .

سويسرا

قدمت حكومة سويسرا الآراء التالية :

"عملت الامم المتحدة بصورة دائمة منذ انشائها ومن أجل بلوغ الهدف الذي حددته لنفسها ، أي تطوير احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية . وقد وضعت الجمعية العامة بالفعل الكثير من الصكوك الدولية التي تتضمن مختلف مبادئ حقوق الإنسان . ومن دواعي السرور ملاحظة ازدياد عدد الدول التي تتعهد على الصعيد الدولي باحترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التصديق على هذه الصكوك .

إلاّ أن سويسرا ترى أن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في العالم لا تتفق حتى الآن والتعهدات المتخذة والجهود المبذولة من جانب الكثير من الدول بهدف إعمال حقوق الإنسان وضمان الحريات الاساسية . إن آليات المراقبة والتعزيز لم تُطور بعد بصورة كافية كما أنها غير منسقة بشكل يسمح لها بالمساهمة بصورة مرضية في تحقيق احترام أكبر لحقوق الإنسان .

إن مسألة التطبيق غير المرضي للقواعد الموجودة أصبحت من المسائل الدقيقة في هذا الميدان . ومن شأن مؤتمر دولي لحقوق الإنسان أن يفيد اذا ما عهد اليه بمهمة التصدي بطريقة متعمقة لمسألة مساهمة منظومة الامم المتحدة بصورة متزايدة في عملية إعمال القواعد الحالية . والامر يتعلق ، بجملة أمور من بينها ، تطوير وتنسيق آليات المراقبة الموجودة بهدف زيادة فعاليتها ومناقشة امكانيات تكثيف جهود النشر والترويج في هذا المجال .

وبالتالي ، فإن سويسرا ترى في حالة انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، أن المهمة التي تتسم بالاولوية بالنسبة لهذا المؤتمر ينبغي أن تكون تحسين تطبيق القواعد القائمة في هذا المجال لا وضع قواعد جديدة" .

الفلبين

ذكرت حكومة الفلبين انها "ترحّب بعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ، بغية التطرق ، في محفل أضيق نطاقا ، إلى شتى قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وإيجاد حلول لها إن أمكن ، والتوصّل من خلال التعاون الدولي إلى حلول وعلاجات مقبولة ، لصالح الشعوب في كافة الامم ، وتخفيف محنة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة على الدوام" .

فيجي

أعربت حكومة فيجي عن "موافقتها على عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" .

قبرص

قدمت حكومة قبرص الآراء التالية :

"ما فتئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية يشكلان عنصرا هاما في السياسة الخارجية لحكومة جمهورية قبرص منذ عام ١٩٦٠ ، عندما نالت قبرص استقلالها .

"وتعتقد الحكومة اعتقادا راسخا أن احترام حقوق الإنسان هو شرط أساسي لصون السلم والامن الدوليين وانه ينبغي توخي تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمعزل عن أي اعتبارات سياسية أو سواها .

"وبهذه الروح تتبع حكومة جمهورية قبرص في علاقاتها الثنائية والمتعددة الاطراف سياسة مبدئية ومستقلة في مجال حقوق الإنسان .

"هذا ولا تستطيع قبرص ، بعد أن شهدت الآثار المفجعة للانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان والحريات الاساسية لشعبها خلال الـ ١٦ عاما الماضية ، إلا أن تكرر الإعراب عن اقتناعها بانه ينبغي أن تكون مهمة المجتمع الدولي الاولى هي الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الاساسية .

"ولهذه الاسباب تؤيد حكومة قبرص عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان ليعالج على أعلى مستوى القضايا الاساسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

"ومن شان هذا المؤتمر أن يبحث خاصة الطرق والسبل الكفيلة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ومقرراتها في ميدان حقوق الإنسان وتحسين فعالية إجراءات حقوق الإنسان وأجهزتها المخولة مهمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان" .

قطر

أبلغت حكومة قطر "بموافقة دولة قطر على عقد المؤتمر المذكور" .

كوبا

قدمت حكومة كوبا الاراء التالية :

"تولي جمهورية كوبا أهمية كبيرة للمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لحقوق الإنسان بغية النظر ، على أعلى مستوى ممكن ، في المشاكل الرئيسية التي تواجه الامم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها .

وتنبثق الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي يتوخى تحقيق ذلك من ملاحظة الواقع الذي ينبئ عن أننا ما زلنا أبعد ما نكون عن تحقيق تعاون حقيقي في هذا الميدان ، ما دام يتضح ، يوما بعد يوم - الاتجاه الضارّ نحو التسييس التمييزي لبعض المواضيع واستخدام بعض البلدان الغربية مسالة حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في شؤون البلدان النامية ولمهاجمتها . وينبغي القول بكل وضوح ان ما يقلق حكومة كوبا هو أن مسالة حقوق الإنسان ، والمناقشة الإيجابية والضرورية التي يمكن القيام بها ، قد تحوّلت إلى طريق لترويج مختلف الصيغ للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كستار لتغطية أفعال من القسر والإرغام والتهديد بالتشهير الموجّه إلى بلدان ذات سيادة ، أو لفرض نماذج وأُطر لا علاقة لها بتاريخ شعوبنا وحضارتها .

ومع ذلك ، لا يمكن أن يوجد ، بالنسبة لكوبا ، تمتع حقيقي بحقوق الإنسان ما لم يؤد هذا إلى ممارسة الحق في الحياة والعمل والسكن والتعليم وغيرها من الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وهي نقاط الانطلاق نحو الإثراء الروحي للإنسان ، فضلا عن الجوانب المدنية والسياسية ، والإنمائية ، كما يرد ذلك بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الامم المتحدة .

وإن الحالة المفجعة التي يواجهها ملايين الاشخاص في العالم الثالث كنتيجة للتخلف ولاستمرار نظام اقتصادي دولي جائر ، ينبغي أن تملى قواعد النشاط الذي تضطلع به الامم المتحدة في هذا المجال ، كما أن هذه الحالة تشكل التحدي الصعب الذي يجب أن تواجهه المنظمة وتجد له حلا . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أصبح المجتمع الدولي أشد امتناعا بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان كلاهما عنصران متكاملان لغاية واحدة هي حفظ السلم وإقرار العدل بين الدول كأساس للحرية والرفاهية التي تصبو إليهما شعوبنا .

لذلك ينبغي ألا يقبل المجتمع الدولي أن تكون هناك أية محاولة للانحراف بجهوده المبذولة للقيام بالاعمال اللازمة الرامية إلى درء قرون من الظلم والاستغلال أدت إلى أن يعاني أكثر من ثلث سكان العالم من الجوع وسوء التغذية والفراغ الثقافي والموت المبكر . وقبول هذه الانحرافات معناه إنكار لوجود الامم المتحدة نفسه .

"وبهذا ، تكون حكومة جمهورية كوبا قد صدّقت ، مرة أخرى ، على محتوى وهدف القرار ١٣٠/٣٢ المعنون : "المناهج والطرق والوسائل الاخرى التي يمكن الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية" ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة ، والذي ينبثق من الاعتراف بالطابع المفرد غير القابل للتجزئة لكافة حقوق الإنسان ؛ وتأسف الحكومة ، في الوقت نفسه ، لأن الكثير من المبادئ المشار إليها هناك لم تواجه بعد ، بمنتهى الدينامية والموضوعية المطلوبتين .

لذلك ترى حكومتي أن بؤرة العمل الذي سينجز في المستقبل في إطار منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يأخذ في اعتباره ، بشكل أساسي ، المفاهيم التالية ، في سياق القرار ١٣٠/٣٢ :

(أ) تكون كافة حقوق الإنسان والحريات الاساسية للافراد والشعوب غير قابلة للتصرف .

(ب) وبالتالي ، ينبغي النظر في حقوق الإنسان بشكل إجمالي ، مع الاخذ في الاعتبار المضمون العام لمختلف المجتمعات التي تشملها ، والحاجة إلى تعزيز الكرامة المطلقة لشخص الإنسان ولتنمية المجتمع ورفاهه .

(ج) لدى التركيز على مسائل حقوق الإنسان ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي أو أن يستمر في إعطاء الاولوية للبحث عن حلول للانتهاكات الكثيرة السافرة لحقوق الإنسان بالنسبة للشعوب والافراد المتضررين بسبب حالات مثل الحالات الناجمة من الفصل العنصري ، وجميع أشكال التمييز العنصري ، ومن الاستعمار والسيطرة والاحتلال الاجنبي ، والعدوان والاعتداءات المرتكبة ضد السيادة الوطنية ، والوحدة الوطنية ، والسلامة الاقليمية ، وكذلك بسبب عدم الاعتراف بالحق الاساسي للشعوب في تقرير مصيرها ، وحق كافة الامم في ممارستها الكاملة لسيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية .

(د) تحقيق نظام دولي عادل جديد كوسيلة أساسية لتعزيز التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية" .

مصر

ذكرت حكومة جمهورية مصر العربية أنها "تؤيد عقد مؤتمر دولي لحقوق الإنسان تحت رعاية الامم المتحدة" .

موريشيوس

ذكرت حكومة موريشيوس أنها "ترحب بقرار لجنة حقوق الإنسان الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" .

النمسا

صرحت حكومة النمسا بأنها ، "ترى بعد مضي ٢٥ عاما على مؤتمر طهران أن عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان تحت رعاية الامم المتحدة يعد فيما يبدو لها أمرا ملائما ومفيدا . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي مراعاة أن عقد مؤتمر كهذا لن يكون مفيدا إلا إذا توفرت له احتمالات كافية لنجاح نتائجه وأسفر عن إيجاد حافز من أجل تحسين حماية حقوق الإنسان في العالم بأسره . ومن شأن حافز كهذا أن يستند إلى موضوع يتعين أن يعالجه المؤتمر فضلا عن التحضير له . ونتيجة لذلك ، ونظرا للقرار الإيجابي ، ينبغي أن تبدأ التحضيرات على الفور . وأن النمسا على استعداد للمشاركة في التحضيرات بنشاط" .

نيوزيلندا

ذكرت حكومة نيوزيلندا أنها "تؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان . ومما يؤكد هذا التأييد مشاركة نيوزيلندا في تقديم قرار (الجمعية العامة) ١٥٦/٤٤ المعنون "مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" . ومن رأي نيوزيلندا أن الوقت المناسب لعقد هذا المؤتمر هو سنة ١٩٩٣ ، التي ستسجل مضي ٢٥ عاما على انعقاد مؤتمر طهران . وسيكون عقد هذا المؤتمر مناسبة لاستعراض التقدم الذي تحقق منذ ١٩٦٨ والتركيز على ما يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم به لزيادة تعزيز حقوق الإنسان في عقود السنين المقبلة وحماية تلك الحقوق" .

ثالثا - آراء قدمتها الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

ذكرت منظمة العمل الدولية أنها تؤيد "من حيث المبدأ عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان . ونحن على ثقة من أن من المضمون أن تجرى مشاورات كاملة ، في إعداد جدول أعمال المؤتمر وإقراره ولاسيما مع الوكالات المتخصصة المعنية . والامل معقود أيضا على أن تتمكن الوكالات المتخصصة من الإسهام على نحو فعال ومن الاشتراك في عرض ومناقشة المسائل التي تقع في مجالات اهتمامها" .

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

قدمت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الاراء التالية :

"هناك اتفاق عام على أن قضايا حقوق الإنسان لها أهمية أساسية بالنسبة لجميع الشعوب . ويمكن لمؤتمر عالمي لحقوق الإنسان يحدد موعده على نحو مناسب ويتم التحضير له بعناية أن يسهم في زيادة الوعي بالقضايا الرئيسية (مثلا بشأن اللاجئين) وأن يعطي زخما لزيادة تطبيق معايير حقوق الإنسان على الجميع . ولدى التحضير لهذا المؤتمر ينبغي أن تراعى الاعمال السابقة وأن يعتمد على إعلانات المبادئ ومجموعات السياسات والاستراتيجيات الدولية السابقة ، وهي ، في نطاق مسؤولية الفاو ، مثل الميثاق العالمي للامن الغذائي ، وخطة العمل لإدماج المرأة في عملية التنمية ، والمبادئ التي اعتمدها برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وتلك المبادئ والقرارات التي سيعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالتغذية ، الخ .

ومن بين الامور التي تهمنا مباشرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان مكافحة الجوع والحد من الفقر ، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية التي هي أساسية لاستراتيجية التنمية الدولية . ومن رأينا أيضا أنه ينبغي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن يولي الاهتمام اللازم لهذه الجوانب وأن يركز على ترجمة المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان الى صكوك عملية ، وعلى إعداد الوسائل العملية لتحقيق تنفيذ حقوق الإنسان . وإحدى الوسائل المهمة لتمكين الناس من فرض الاعتراف بحقوقهم هي إشراكهم ، ولذا فإن هذه الوسيلة جديرة باهتمام خاص" .

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

ذكرت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن "المدير العام يعتبر أن تنظيم هذا المؤتمر سياتي ولا شك في الوقت المناسب وسيكون مستصوبا . وبالنظر الى نطاق التزام اليونسكو بحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، يمكن أن نسهم في المؤتمر بتغطية المواضيع التالية :

"(أ) الإجراء الذي أقره المجلس التنفيذي من أجل النظر في الحالات والمسائل المقدمة الى اليونسكو والمتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في مجالات اختصاصها ؛

"(ب) التعليم والإعلام والتوثيق في مجال حقوق الإنسان ؛

"(ج) حماية حقوق الإنسان لفئات اجتماعية أو مهنية محددة (كالنساء والعلماء والفنانين ، الخ.) ؛

"(د) الفصل العنصري" .

منظمة الصحة العالمية

ذكرت منظمة الصحة العالمية أنها نظرت باهتمام في طلب إبداء الآراء بشأن عقد مؤتمر دولي ، ومراعاة ، بوجه خاص ، أن منظمة الصحة العالمية عملا بدستورها ، طالما أكدت مبدأ أن الصحة هي أحد حقوق الإنسان الاساسية . وقال المدير العام في كلمته التي ألقاها في الجمعية الثالثة والاربعين للصحة العالمية المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ :

"إن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والقضايا الاخلاقية سوف تتزايد أهميتها باطراد ونحن ندخل عقد التسعينات . ولا مندوحة عن النظر الى حق الإنسان في الصحة والدواء إلا ضمن الإطار الاعم لحقوق الإنسان الاساسية ، لان حقوق المريض هي حقوق الإنسان ، وهي تنطوي على ثلاث قضايا مترابطة : حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات ، واحترام سلامة الفرد ، بما في ذلك حرية اتخاذ القرار ، ومنع التمييز مهما كان شكله . وسوف أعمد في التسعينات الى التشديد على حقوق الإنسان كوجه من وجوه الصحة في كافة أنشطتنا البرنامجية" .

"وإنه لمن الامور المشجعة أن حقوق الإنسان قد انتقلت الى مكان الصدارة في الاهتمام الدولي أثناء الشهور الماضية . وإذا كانت غالبية المنظمات والمؤسسات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة تؤيد المبادرة ، فإننا على استعداد للمشاركة في إنجاحها" .

البنك الدولي

ذكر البنك الدولي أن "البنك يهدف أساسا الى تحقيق التنمية الاقتصادية لاعضائه من البلدان النامية ، بما في ذلك الحد من الفقر . وبالتالي ، فإن البنك

ملتزم بالمساعدة في إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية ويسره أن يشترك في المؤتمر المقترح ، إذا تم عقده" .

رابعا - آراء قدمتها أجهزة وهيئات الامم المتحدة

مركز مناهضة الفصل العنصري

ذكر مركز مناهضة الفصل العنصري أنه "في ظل الظروف السائدة في العالم والمناخ السياسي الراهن ، يكتسب دور الامم المتحدة في حماية حقوق الإنسان أهمية متزايدة . ومركز مناهضة الفصل العنصري ، بوصفه جزءا من الامانة العامة ، لا يسعه إلا أن يؤيد بقوة عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان" .

لجنة حقوق الإنسان

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الـ ٤٦ المقرر ١٩٩٠/١١٠ الذي قررت فيه دون تصويت ، أن من المستصوب عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان بغرض التصدي على أعلى مستوى للقضايا الحاسمة التي تواجه الامم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "ترى أن عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان يمكن أن يكون مفيدا ليس فقط في تعزيز حقوق الإنسان وإنما أيضا في جلب موارد إضافية لحماية حقوق الإنسان . ويمكن أيضا أن يكون بمثابة محفل هام يناقش استمرار انتهاك حقوق الإنسان وأن يوفر إمكانية لممارسة ضغوط على بعض الانظمة التي تنتهك هذه الحقوق" .

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

قُدمت نيابة عن اللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة الآراء التالية :

"الحاجة الى مؤتمر عالمي

"تكمن أهمية مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان في أنه يكفل إطلاع المجتمع العالمي على درجة المشقة التي يتحملها كثير من الناس بسبب عدم مراعاة حقوقهم الإنسانية الاساسية حتى الان ، وعلى الحاجة الى قيام التعاون الدولي بتحسين هذه الحالة . وينبغي لهذا المؤتمر أن يشدد على أن حقوق الإنسان هي موضع اهتمام عالمي .

"والى جانب إساءة استعمال السلطة وإنكار الحقوق ، لايزال الفقر والحرمان يؤثران على ملايين من الناس . وبالإضافة الى ما يسببه الفقر من بؤس ووفاة ومرض ، فهو يسهم في الإضرار بالبيئة حيث تستغل الدول الموارد الطبيعية المحدودة سعيا منها الى توفير المستويات المعيشية الاساسية للناس والوفاء بعبء الديون الذي يثقلها . وهذه مسائل تتطلب اهتمام الدول والشعوب كافة .

"أهمية حقوق المرأة

"إن تأثير الفقر والحرمان قاس بوجه خاص على النساء والاطفال . فالنساء في كل أنحاء العالم تقع عليهن مسؤولية انتاج الاغذية ، ورعاية الاطفال والصحة . ويعتبر تعليمهن واستقلالهن الاقتصادي عنصرا حيويا في الحفاظ على مستويات المعيشة . ومع ذلك ، فنتيجة للتمييز الواسع الانتشار ، لا تتمتع النساء بفرص متساوية في ميادين التعليم والتدريب والعمالة . وليس لديهن فرصة متساوية في الاشتراك في التنمية . ويساعد هذا التمييز على إدامة الفقر والحرمان .

"هذا وقد أدى كل من الفقر والنزاعات المسلحة الى أن أصبح كثير من النساء لاجئات أو مهاجرات اضطرارا ، مع تعرضهن لمزيد من الاستغلال أو الحرمان ومن ثم يتطلب الامر اتخاذ إجراء دولي لحماية النساء من هذا النوع من الاضطهاد .

"ويسهم عدم تمثيل النساء تمثيلا كافيا في أدوار صنع القرار في المؤسسات الوطنية والدولية في ربك الاولويات في ميدان حقوق الإنسان . ولطالما كانت النساء عبر التاريخ ضحايا لإساءة استعمال حقوق الإنسان ، ونادرا ما كنّ المنتهكات لهذه الحقوق . وينبغي أن تعطى هذه القضايا التي تؤثر على ملايين من النساء أولوية قصوى في أي جدول أعمال يتعلق بحقوق الإنسان .

"القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان :

"القضايا الإنسانية الهامة التي يمكن إدراجها في جدول أعمال المؤتمر العالمي هي :

"(أ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : الحاجة الى تعاون دولي لجعل هذه الحقوق حقيقة ، ولإيجاد توازن سليم بين هذه الحقوق وحماية البيئة .

"(ب) مساواة المرأة : الحاجة الى إشراك النساء في صنع السياسة على كل من الصعيدين الدولي والوطني ، لكفالة تحديد الأولويات المناسبة عند معالجة قضايا حقوق الإنسان .

"(ج) تعليم وتدريب النساء لكفالة استخدام مهارتهن استخداما كاملا في مكافحة الفقر ولضمان اشتراكهن الكامل في التنمية .

"(د) فرص العمالة ، والضمان الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي للنساء .

"آليات الإشراف

"من الضروري أن تكون هناك آليات دولية فعالة لتحديد مشاكل حقوق الإنسان ولإسداء المشورة للدول ومساعدتها على حل هذه المشاكل . وتحتاج آليات الإشراف وعمليات تقديم التقارير بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة الى تعزيز والى جعلها أكثر فعالية بما يتفق مع المقترحات الحديثة . وينبغي تشجيع التعاون على نحو ملائم بين الهيئات الإشرافية . كما ينبغي ، بوجه خاص ، تعزيز العلاقة بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة والهيئات الإشرافية الاخرى .

"ومن شأن ترشيد عملية تقديم التقارير لتفادي ازدواج الجهود المبذولة ، سواء من جانب الدول أو من جانب الهيئات التعاهدية وأماناتها ، أن يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها . فعلى سبيل المثال ، ينبغي أن تكون المعلومات الاساسية والإحصاءات وما الى ذلك متاحة بسهولة من خلال نظام مركزي .

"دور المنظمات غير الحكومية

"إن من شأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن يتيح فرصة للنظر في أساليب تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في نظام حقوق الإنسان . فقد كان عملها في تحديد القضايا ولفت انتباه الهيئات الإشرافية لها عونا كبيرا بالفعل وينبغي أن يحظى بمزيد من الإشادة" .

اجتماع رؤساء الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الانسان

أدرج الاجتماع الثالث لرؤساء الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الانسان المعقود في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ التعليق التالي في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين :

إن من شأن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المقترح عقده فيما لو أعد بصورة كافية أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز الاهداف العامة للامم المتحدة في مجال حقوق الانسان . وينبغي أن ينعكس عمل الهيئات التعاهدية بشكل كامل في جدول الاعمال الذي ينبغي إعداده بالتشاور بأكبر قدر ممكن مع تلك الهيئات . وينبغي أن يتولى خبراء مستقلون إعداد تقييم مفصل لعمل كل هيئة من الهيئات التعاهدية يكون بمثابة جزء من الوثائق الاساسية المعروضة على المؤتمر .

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات

اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في دورتها الثانية والاربعين المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ مقررها ١٩٩٠/١٤٤ الذي قررت فيه تقديم الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1990/NGO/3 إلى الامين العام لدراستها في إطار تعريف أهداف وأساليب المؤتمر العالمي لحقوق الانسان . والجزء ذو الصلة بهذه الوثيقة وارد أدناه :

"مبادئ توجيهية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان

"١ - ينبغي أن يعقد المؤتمر في ١٩٩٣ ، إذا أمكن ، في بلد يكون قد أحرز تقدما كبيرا مؤخرا في تنفيذ حقوق الانسان والتنمية .

"٢ - ينبغي للمؤتمر أن يهدف إلى إصدار توصيات عملية لتحسين فعالية أنشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، بما في ذلك مقترحات بترتيبات مالية ومؤسسية جديدة .

"٣ - ينبغي أن يكون موضوع المؤتمر : تحديات جديدة لحقوق الانسان في القرن الحادي والعشرين" .

"٤ - ينبغي أن تشتمل الاهداف المحددة للمؤتمر على ما يلي :

"(أ) تقييم متعدد التخصصات متعمق لفعالية الاليات القائمة المتعددة الاطراف العاملة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الانسان ؛

"(ب) صياغة مقترحات لاليات تنفيذية جديدة ، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب التنفيذية المستقبلية لبرنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان ؛

"(ج) التقدير المسبق للاحتياجات المالية والاحتياجات من العاملين في المستقبل لبرنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان ، والتحقق من أفضل الوسائل لتلبية هذه الاحتياجات بالكامل ؛

"(د) تحديد طرق ابتكارية لتحسين التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، ولاسيما من خلال الروابط بين البرامج في ميادين التنمية والسلم والبيئة ؛ و

"(هـ) تنفيذ توصيات المشاورات الشاملة بشأن إعمال الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الانسان (E/CN.4/1990/9) .

"٥ - ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وينبغي له أن ينشئ فريقا عاملا ، يعمل أثناء الدورة ، تحقيقا لهذه الغاية . وينبغي أن يدعى للاشتراك في جميع الاجتماعات التحضيرية رؤساء كل من لجنة حقوق الانسان ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، والهيئات التعاهدية لحقوق الانسان .

"٦ - وينبغي للامين العام ، لدى الاعداد للمؤتمر :

"(أ) أن يدعو خبراء مستقلين معترف بخبرتهم على نطاق واسع ومن اختصاصات أكاديمية مختلفة ونظم سياسية واقتصادية وثقافية شتى إلى إعداد

دراسات وتوصيات عن أهداف المؤتمر ويجري استكمالها وتوزيعها على أعضاء لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، والهيئات التعاهدية لحقوق الانسان ، وذلك قبل الدورة السابعة والاربعين للجنة ؛

"(ب) أن يدعو إلى عقد مؤتمر تحضيري لخبراء معترف بهم في مجالات القانون ، والتخطيط الانمائي ، والتنمية الاجتماعية ، وما يتعلق بها من مجالات ، فضلا عن ممثلين حكوميين وغير حكوميين ، للنظر فيما يحمله مستقبل برنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان من مشاكل وفرص تقديم التقارير عن ذلك ؛

"(ج) أن ينظم مشاورات رسمية لموظفين فنيين من برامج الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان وبالبيئة ، فضلا عن موظفي الوكالات المتخصصة المناسبة ، بغية إعداد مقترحات لكي ينظر فيها المؤتمر .

"٧ - ينبغي أن تبدأ عمليات التحضير قبل عامين على الاقل من المؤتمر وينبغي أن يقوم مركز حقوق الانسان بتنسيقها .

"٨ - ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تشجع على تقديم مقترحات محددة مكتوبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفها جزءا من عملية التحضير للمؤتمر وينبغي أن تدعى إلى حضور الاجتماعات التحضيرية والمؤتمر نفسه على حد سواء ، بصفة مراقب .

"٩ - ينبغي حث الحكومات والمنظمات غير الحكومية على إجراء مشاورات على الصعيد الوطني يضم أكبر عدد ممكن من قطاعات القاعدة الشعبية مثل النساء والشباب والعمال الصناعيين والريفيين والسكان الاصليين والفئات المعرضة أو المحرومة بوجه خاص ؛ على أن تلخص هذه المشاورات في تقارير مكتوبة تقدم إلى المؤتمر" .

منظمة الامم المتحدة للطفولة

ذكرت منظمة الامم المتحدة للطفولة أن "انشغالها في مسألة حقوق الانسان يأتي بصورة أساسية من خلال الدعم الذي سيقدم على الصعيد العملي لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل . وإذا أرادت الجمعية العامة أن تشرع في مثل هذا المؤتمر ، فنحن نأمل أن

تحتل هذه الاتفاقية مكانة هامة ، وأن البلدان ستأتي إلى هذا المؤتمر ومعها خطط عمل قطرية محددة لتنفيذ هذه الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، ومن واقع خبرتنا ، فإن هذه الجهود التحضيرية ، لكي تكون مجدية ، تتطلب القيام بعمليات تحضيرية قطرية وإقليمية ومواضيعية يستفاد فيها من خبرات الكثيرين ومن الفئات الاجتماعية . وإجمالا ، ينبغي أن يكون هذا المؤتمر عملية أكثر منه اجتماعا . وبطبيعة الحال ، يصدق الشيء نفسه على أمر المتابعة بالنسبة لأي مؤتمر من هذا القبيل" .

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها "تود أن تؤيد هذا الاقتراح تأييدا كاملا وتوافق على أنه سيكون الوقت مناسبا لاجراء استعراض لما تم انجازه من خلال برنامج حقوق الانسان ، لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التقدم ولتركيز الاهتمام الدولي على مشاغل حقوق الانسان على أعلى مستوى . واعتبارات حقوق الانسان تتصل اتصالا مباشرا بسائر الأمور الداخلة في نطاق مشكلة اللاجئين ابتداء من أسباب الهجرة الجماعية إلى المعاملة في بلدان اللجوء وتحقيق الحلول الدائمة . ومن ثم ، قد يكون في عقد مؤتمر عالمي لحقوق الانسان فائدة مباشرة لنا في عملنا لصالح اللاجئين . ونحن نأمل أن تجد الأمور التي تعني اللاجئين مكانا مناسبا في جدول أعمال المؤتمر" .

خامسا - آراء قدمتها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري*

هيئة العفو الدولية

أعلنت هيئة العفو الدولية أنها :

"تعلق أهمية كبرى على عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان . وإننا نود إشارة بعض النقاط التي قد تكون مفيدة فيما يتعلق بتحديد أهداف المؤتمر المقترح .

---

* النصوص الكاملة للردود متاحة للرجوع إليها لدى الأمانة العامة .

"وتعتقد هيئة العفو الدولية أن أحد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم يتمثل في ضمان التنفيذ الفعلي لمجموعة المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان . ومما يدعو إلى قلقنا هو أن ما يزيد على ثلث الدول الأعضاء لم يصادق على العهدين الدوليين أو لم ينضم إليهما ، حتى الآن ، بالرغم من أنهما تم اعتمادهما ، دون تصويت ، من جانب الجمعية العامة منذ ٢٥ سنة تقريبا . ولذا فإننا نعتقد بأن عقد مؤتمر دولي لحقوق الإنسان ينبغي أن يوفر محفلا عمليا لمناقشة كيفية التوصل إلى تصديق عالمي على العهدين الدوليين وغيرهما من الصكوك الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان . وينبغي أن ينظر المؤتمر في طرائق لتحسين تنفيذ المعايير الدولية ، بما في ذلك عمل هيئات رصد المعاهدات والوسائل التي تمكّن الأمم المتحدة من مواصلة عملها فيما يتعلق بحماية الضحايا .

"واستنادا إلى جدول الأعمال هذا ، ترى هيئة العفو الدولية أنه ينبغي لمؤتمر دولي أن يستفيد من المعارف والخبرات التي اكتسبتها حتى اليوم لجنة حقوق الإنسان لدى دراسة هذه المسائل . وللجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية أي اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات دور هام تضطلع به لدى سعيها إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . فعلى سبيل المثال ، قد عينت اللجنة لعدد من السنوات مقررين وممثلين ، خاصين ، للنظر في حالات معينة تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان وللنظر أيضا في نطاق ومدى الممارسات التي تصل إلى حالات إساءة التصرف الخطيرة . وترى هيئة العفو الدولية أنه قد يكون من المفيد أن يقوم مؤتمر دولي بدراسة تجارب هذه الإجراءات ، بهدف النظر في كيفية تحسينها وتدعيمها .

"وأعلنت هيئة العفو الدولية أيضا أن من شأن توصيات واجتماعات رؤساء هيئات رصد المعاهدات ، والدراسة التي أجراها خبير مستقل بشأن النهج الطويلة الأجل للتنفيذ الفعلي لصكوك حقوق الإنسان ، "أن توفر مادة تصلح لأن تكون أساسا لمناقشة الطرائق التي يمكن أن تمشي بها عملية تنفيذ المعايير الدولية" .

"وأعلنت هيئة العفو الدولية أيضا أنه من الممكن النظر في إجراء دراسة وتقييم للفعالية الراهنة لبرنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ، فيما يتعلق بتحقيق أهداف البرنامج . ولتسهيل المناقشة :

توصي هيئة العفو الدولية أن التنظيم الهيكلي لأي مؤتمر دولي ينبغي أن يكون من شأنه أن يمكّن الاشخاص وذي الخبرة ، كل في ميدانه ، من المشاركة في مناقشات متعمقة . وقد تتطلب تلك المناقشات أن تضم المسؤولين الحكوميين المنهمكين على أكمل وجه في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وخبراء مستقلين ، وأعضاء من جميع إدارات الامم المتحدة التي لها نشاط في هذا الميدان ، والوكالات المتخصصة للامم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية .

بالإضافة إلى ذلك ، نرى أنه من الضروري أن تكون المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال قضايا حقوق الإنسان ، قادرة على المشاركة بنشاط وبصورة كاملة في أي مؤتمر من هذا النوع .

"وفي الختام ، ألحت هيئة العفو الدولية ، غاية في الإلحاح ، على أن الاعمال التحضيرية الشاملة الضرورية لهذا المؤتمر يجب ألاّ تعتمد على الموارد الموجودة التي تحتاج إليها الامم المتحدة للاضطلاع بأنشطتها الجارية في مجال حقوق الإنسان" .

لجنة الكنائس للشؤون الدولية

أعلنت لجنة الكنائس للشؤون الدولية أنها "تعتبر من الضروري بالنسبة للامم المتحدة أن تعاود النظر في القضايا والتحديات في مجال حقوق الإنسان . وينبغي أن يستعرض هذا الاجتماع التحولات في المفاهيم العالمية لتعريف وممارسة حقوق الإنسان والاليات التي تقوم هيئات الامم المتحدة بواسطتها باستعراض القضايا والحالات المعينة وباتخاذ إجراءات بشأنها . ولذلك ، فإننا نرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد هذا الاجتماع وسوف ندعم الإجراءات المتخذة لتحقيق هذا الهدف مع ضمان المشاركة الكاملة والمناسبة من جانب المنظمات غير الحكومية" .

مجلس الجهات الاربع

قدم مجلس الجهات الاربع مذكرة تتضمن آراءه واستعرض فيها تطور برنامج الامم المتحدة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك هيكله وتكلفته والموارد المتاحة والحاجة إلى زيادة إدماج حقوق الإنسان في الانشطة الإنمائية . وقد أعلن الجهات الاربع أنه :

"نظرا إلى الطلبات المتزايدة المقدمة بشأن برنامج حقوق الإنسان ، وإلى التحديات والعقبات الجديدة التي سيواجهها البرنامج في القرن القادم ، مشكلة الموارد المالية التي ما زالت دون حل ، فإن ثمة حاجة ملحة لتحديد وتدعيم أنشطته الاكثر فعالية وللنظر في بدائل ممكنة .

"وكما تكون عملية تقييم البدائل والنظر فيها فعّالة ، فإنها يجب أن تستند إلى دراسة شاملة للبرنامج القائم ، وأن توفر الوقت والموارد الكافية لوضع مقترحات مفصلة ، وأن تسعى إلى التوصل إلى اتفاق حقيقي للآراء فيما بين الدول الاعضاء . ومن شأن مؤتمر عالمي ، يعقد بعد سنتين على الاقل في الاعمال التحضيرية ، أن يستوفي هذه المعايير على نحو أفضل بكثير كما لو استخدمت فرقة عمل تابعة للجنة حقوق الإنسان تعمل بين الدورات .

"إننا نرى أن الاهداف المحددة لهذا المؤتمر سوف تكون :

"(أ) إجراء تقييم شامل متعدد الاختصاصات لفعالية الآليات المتعددة الاطراف القائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ؛

"(ب) وضع مقترحات لاستحداث آليات تنفيذ جديدة مع الاهتمام بصورة خاصة بالجوانب التنفيذية المستقبلية الممكنة لبرنامج حقوق الإنسان ، على ضوء تقرير المشاورة العالمية بشأن الحق في التنمية (E/CN.4/1990/9) ؛

"(ج) توقع ملاك البرنامج واحتياجاته المالية مستقبلا ، والاتفاق على أفضل وسيلة لتلبية هذه الاحتياجات تلبية كاملة ؛

"(د) تحديد طرق تحسين الروابط بين برنامج حقوق الإنسان وأنشطة الامم المتحدة في ميادين التنمية والسلم والبيئة .

"ونعتقد أيضا أنه من الضروري أن نؤكد العملية التحضيرية على إجراء دراسات تحليلية دقيقة يقوم بها علماء اجتماع خلافا للدراسات القانونية . ويجب أن يتضمن ذلك عدد من ولايات البحث الفردية ، فضلا عن مؤتمر استعراض تقني واحد على الاقل يضم خبراء حكوميين وغير حكوميين ، على أن يتم ذلك قبل عقد المؤتمر العالمي بحد ذاته بمدة كافية .

"ونقترح أيضا أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور لجنة الاعمال التحضيرية مع مشاركة رؤساء هيئات الإشراف على حقوق الإنسان بحكم مناصبهم بغية رفع مستوى التنسيق إلى أقصى حد والتخفيف من تكاليف الاعمال التحضيرية .

"ولذلك نرى ، في الختام ، أن المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان مناسب من حيث توقيته وأنه ، إذا ما استهدف المؤتمر ، على نحو مناسب ، التحدي التمثل في إعادة تصميم برامج حقوق الإنسان للمستقبل ، سيكون مفيدا من حيث إمكانياته . إلاّ أننا نعتبر أي مؤتمر ذي طابع أكاديمي أو قانوني ، إلى حد كبير ، أو أي مؤتمر يفتقر إلى أعمال تحضيرية تقنية هامة ، يمثل استخداما غير كفوء للموارد المحددة للامم المتحدة" .

الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية

ذكرت الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية "أنها ترجو رجاءً حارًا أن يتم تنظيم مثل هذا المؤتمر . وأنه بالرغم من النتائج الهامة التي حصلت عليها مختلف هيئات الامم المتحدة والتي تؤيد تعزيز حماية حقوق الإنسان ، لا يزال الملايين من الاشخاص يعانون من عدم التمكن من التمتع بجميع حقوقهم وحرياتهم الاساسية . وإذا أريد حقيقة بناء عالم يقوم على العدل والسلم ، يجب أن تدرس هذه الحقوق والحريات الاساسية التي لا بد من احترامها احتراما عمليا . فمن شأن عقد مؤتمر دولي أن يسترعي اهتمام الحكومات ، بل وأيضا وسائط الإعلام والرأي العام بالاهمية الحيوية التي يتسم بها احترام حقوق الإنسان . ومن شأنه أيضا أن يبرز نواحي التقدم التي لا يزال ينبغي تحقيقها في مجالات معينة - من بينها ، الحق في حرية الفكر ، والضمير والدين - التي تحتاج إلى صياغة صكوك دولية . وقد شهدنا ، في السنوات الاخيرة ، مظاهر للتعصب الديني تزداد يوما بعد يوم . ولا يتعارض هذا التعصب مع الحق في حرية الفكر والدين فحسب وإنما أيضا مع مجموعة كبيرة من الحقوق والحريات الاساسية .

وذكرت الرابطة أيضا "أن المؤتمر العالمي المعتزم عقده يمكن أن يتيح الفرصة لمعالجة هذه المسألة الخطيرة واتخاذ موقف مؤيد للاحترام الفعلي والعالمي لهذه الحرية ، التي تشكل مصدرا لجميع الحريات الاخرى والتي هي الاساس الذي ترتكز عليه الديمقراطية الحقيقية" .

الرابطة الدولية لقانون العقوبات

قدمت الرابطة الدولية لقانون العقوبات مشروع برنامج إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يتضمن المواضيع الرئيسية التالية : حق تقرير المصير وحقوق الاقليات ؛ وحماية حقوق الإنسان الاساسية من خلال قانون العقوبات الدولي ؛ وحق الإنسان في التنمية ؛ وحق الإنسان في بيئة نظيفة ؛ ومسؤولية الدولة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ؛ وفعالية تنفيذ وتقييم حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي ؛ والحماية من التمييز ؛ وحماية الاطفال ؛ وحماية حقوق المصابين بأمراض عقلية ، واللجوء إلى العدالة لحماية حقوق الإنسان ؛ والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان ؛ وحقوق الإنسان ووسائط الإعلام .

المجلس الدولي للمرأة اليهودية

ذكر المجلس الدولي للمرأة اليهودية أنه يرى أن هذا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يمكن أن يكون مفيدًا شريطة ألا يكون مجرد نسخة مطابقة للجنة حقوق الإنسان ، سواء من حيث إطاره وجدول أعماله .

" (أ) ففيما يتعلق بالإطار ، نحن نعتقد أنه ينبغي بالفعل أن يكون إطارا لمؤتمر على أعلى مستوى . ومع ذلك ، فنحن نقترح أن يبدأ الإطار بدورة تحليلية يقوم فيها خبراء في حقوق الإنسان ، معرفون على الصعيد الدولي ، بعرض آرائهم بشأن المسائل الاكثر أهمية التي تواجه الامم المتحدة اليوم فيما يتعلق بحقوق الإنسان . ولا ينبغي أن يكون هؤلاء الخبراء من القانونيين فحسب ، بل وأيضا من الاخصائيين في الشؤون الاجتماعية ، والمؤرخين والاخصائيين في العلوم السياسية ، وذلك من أجل توفير نُهج متعددة الاختصاصات لموضوع المؤتمر .

"(ب) وفيما يتعلق بجدول الاعمال ، فنحن نرى أنه لا ينبغي ألاّ يتناول حالات قطرية محددة نظرا لان ذلك قد حدث بالفعل في لجنة حقوق الإنسان . وأنه ينبغي إيلاء أولوية لمسألة تنفيذ تحسين الآليات القائمة لحقوق الإنسان والطرق والسبل لتحقق ذلك ، فضلا عن مسألة تحديد ما يستجد من تحديات جديدة ، على نحو ما ذكر في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ .

"وأخيرا ، نأمل ن تدعى المنظمات غير الحكومية لتقديم اسهام كبير في هذه التظاهرة الهامة" .

اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة

ذكرت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة أنها "تعتبر من المناسب جدا عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان على النحو الذي توخته الجمعية العامة للامم المتحدة" .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

ذكر الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أنه :

"يرحب بعقد مثل هذا المؤتمر إذ من شأنه أن يؤدي بالتأكيد إلى زيادة تعزيز تطبيق حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ونحن نرى أن الوقت مناسب جدا لتقييم الانجازات ونواحي الفشل المستمرة . غير أنه ، يمكن أن يواجه عقد مثل هذا المؤتمر جدول أعمال يتضمن المجموعة المتنوعة الواسعة من الحقوق ، فضلا عن تشكيلة كبيرة من السياقات والفلسفات . وبالتالي ، قد لا تكون حصيلته مُثلى . ولذلك ، نحن نعتقد أنه يجب أن يكون للمؤتمر والهيئة التي ستنظمه ولاية واضحة وجدول أعمال محدد . ونحن نفضل عقد مؤتمر لحقوق الإنسان يركّز على مجالات محددة منتقاة من المشاكل .

"وبوصفنا منظمة اتحاد دولي للنقابات الحرة ، فنحن نتصدى يوميا لمعالجة شؤون حقوق الإنسان وحقوق نقابات العمال . فالعمال وأعضاء نقابات العمال يتعرضون ، على المستويين الشخصي والجماعي ، للاعتداء ، وكثيرا ما يتعرضون للاضطهاد أو السجن أو القتل . ونظرا لان الجزء الاكبر من السكان في

أي مكان يتألف من إناس يعتمدون في رزقهم على العمل لقاء أجر ، ونظرا لانهم هم ومنظماتهم التي يختارونها بحرية يمثلون أهم عامل في المجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والأمن ، نوصي بقوة بإدراج الحرية النقابية وحقوق نقابات العمال ضمن المسائل الهامة التي ينبغي معالجتها على أعلى مستوى في المؤتمر العالمي المقترح . وأرفق طي هذا صورة عن منشورنا الصادر مؤخرا بعنوان "دراسة استقصائية لانتهاكات حقوق نقابات العمال" كمعلومات أساسية" .

الاتحاد المسيحي الديمقراطي الدولي

أوضح الاتحاد المسيحي الديمقراطي الدولي أن عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان :

"يبدو لنا مستصوبا للغاية ، وأننا نؤيده تأييدا تاما ، وسنشترك فيه بكل تأكيد .

ونرى أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يدرج بين أهدافه ما يلي :

(أ) مراجعة الأهداف التي تحققت حتى الآن ، سواء في الميدان المعياري أو في ميدان الحقائق الملموسة . ضرورة التحديد الواضح للجوانب التي تعتبر فيها أعمال الامم المتحدة غير ملائمة وغير كافية ؛

(ب) تنقيح مجموع الإعلانات والقرارات والمواثيق والاتفاقات وغيرها من صكوك الامم المتحدة بغية استكمالها واقتراح الجوانب التي ينبغي إضافتها أو تعديلها .

(ج) إقرار أهداف محددة وبرمجة تحقيق هذه الاهداف ضمن فترات معقولة (سيكون من المستصوب إقرار برنامج للعقد القادم) ، وذلك طبقا لأولويات يجب ارساؤها ، ليس على أساس الحاجة الملحة أو عظم مقدار المشكلة فحسب ، بل على أساس الاثر المتعدد الأطراف للتدابير الممكنة أيضا" .

وأشار الاتحاد المسيحي الديمقراطي الدولي إلى مجالات الاهتمام الخاصة التالية : القُصَّر ، وحماية الأقليات ، والقضاء على التمييز ، وحماية الصحفيين ،

والحق في اللجوء وحماية اللاجئين ، ومحاربة مذاهب الاستعمار وممارساته ، والاستعمار والتدخل ، والضمانات المطلوبة للديمقراطية المتعددة الاحزاب ، والحق في التنمية ، ومسالة الإرهاب ، ووضع قواعد لمنع استغلال المنظمات غير الحكومية لاسباب سياسية ، وتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان .

الاتحاد الدولي "أرض الإنسان"

صرّح الاتحاد الدولي "أرض الإنسان" بان احترام حقوق الإنسان هو اساس اي دولة ديمقراطية هدفها ضمان إقامة العدل الاجتماعي . كما ان حقوق الإنسان اعمدة اساسية تقوم عليها منظمة الامم المتحدة ، ولذلك ينبغي مناقشتها على اعلى المستويات . واعرب الاتحاد الدولي "أرض الإنسان" عن تاييده لما ورد في الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ ومفاده انها لاحظت أيضا انه لا تزال هناك مجالات يمكن فيها إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ هذا الهدف . واخيرا ، اعرب الاتحاد عن امله في ان يضطلع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المقرر عقده في المستقبل على نحو متكافئ بدراسة الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن دراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية .

المعهد الدولي للقانون الإنساني

صرح المعهد الدولي للقانون الإنساني بانه "يحبذ كثيرا عقد هذا المؤتمر لان الاحداث التي جرت في العالم ولا سيما في هذا العام تؤكد الحاجة إلى عقد مؤتمر كهذا . واعرب المعهد عن امله في ان تشترك منظومة المنظمات غير الحكومية بنشاط في هذا المؤتمر كما اعرب عن رغبته في إعداد مساهمة صغيرة تتعلق بانشطة المعهد فيما يتصل بتعزيز ونشر وتدريس حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي" .

المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم

صرّحت المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم بان :

"منظمتنا تولي اهمية كبيرة لعقد ذلك المؤتمر لانه سيكون محفلا يسمح لها بالعمل بطريقة محددة جدا من اجل حماية واحترام حقوق الإنسان . ويهودنا ان نؤكد أن المنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم مستعدة للتعاون الوثيق مع مركز حقوق الإنسان فيما يتصل باعماله المتعلقة بهذا المؤتمر .

ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر سيكون محفلا يجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وخبراء الجامعات في مجال حقوق الإنسان . كما أنها ترى أهمية خاصة لموضوعين عامين هما : الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الطابع العالمي لحقوق الإنسان . وتتطلب التغييرات السياسية التي حدثت مؤخرا في أوروبا الشرقية إجراء مناقشة حقيقية والتوصل إلى اتفاقات جوهرية بشأن تلك النقاط الاساسية دون التأثر بأيدولوجيات التعصب السابقة" .

مواطنو العالم

صرّحت منظمة مواطنو العالم بأن :

"المنظمة تعتقد اعتقادا راسخا في ضرورة التصدي لقضايا حقوق الإنسان الحرجة على أعلى مستوى كما أعربت عن اعتقادها بأن من شأن عقد "مؤتمر عالمي" مع التحضير له على نحو ملائم ، وبالمشاركة فيه على أعلى مستوى أن يساهم مساهمة ذات شأن في النهوض بحقوق الإنسان في وقت يصبو الناس فيه إلى تحقيق حريات جديدة وممارستها ، وفي وقت لا تزال تنتهك فيه بصورة صارخة معظم حقوق الإنسان الاساسية . وتعتقد المنظمة كذلك بأن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى التأكيد من جديد على أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الدلالة والاهمية والقيمة" .

الحركة الدولية المعنية بالسجون

صرّحت الحركة الدولية المعنية بالسجون بأنها توافق "على استصواب عقد مؤتمر عالمي معني بالمسائل الحيوية لحقوق الإنسان ، وتحث على ادراج بند في جدول أعمال هذا المؤتمر عن حالة السجناء ونُظم العدالة الجنائية المتصلة بتلك المسائل . وفي الوقت نفسه ، وبسبب المبادئ الدينية التي تعزز أعمال الحركة ، فانها تحث المؤتمر على التصدي أيضا للمسائل الهامة المتعلقة بالحرية الدينية في جميع المجتمعات . فالحرية الدينية ذاتها ضرورية لكرامة الإنسان وحقوقه . بحيث أن تقييد الحرية الدينية أو محوها يُعدُّ في الواقع نوعا من أنواع القمع والسجن لروح الإنسان" .

رابطة "سورأوبتيمست" الدولية

صرّحت رابطة "سورأوبتيمست" الدولية بأنها "تؤيد الاقتراح وتحدد عام ١٩٩٦ بوصفه التاريخ المناسب ، وذلك بغية أن تعرض على ذلك المؤتمر نتائج المؤتمر العالمي لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية بما له من صلة بالحق في التنمية ، وأية مقترحات تنجم عن الانشطة ذات الصلة بسنة ١٩٩٤ بوصفها السنة الدولية للاسرة وسنة ١٩٩٥ التي تركز على المرأة وزيادة استعراض اهتمامات المرأة استنادا إلى الاستراتيجية التطلعية للنهوض بالمرأة" .

الرابطة العالمية لانصار اتحاد العالم

صرّحت الرابطة العالمية لانصار اتحاد العالم :

"إننا نعتقد بأن من شأن التحضير الجيد لمؤتمر عالمي لحقوق الإنسان أن يساهم مساهمة رئيسية في عقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وأعربت الرابطة عن اعتقادها أيضا بأن بمقدور المنظمات غير الحكومية أن تساهم مساهمة حقيقية في موتمر كهذا وينبغي أن تشترك في التحضير له وفي المؤتمر ذاته ،، على حد سواء . وأعربت الرابطة عن اعتقادها بأنه ينبغي بذل جهد خاص لإشراك الرابطات القانونية ورابطات نقابات المحامين التي لا تشترك عادة ، بوصفها منظمات غير حكومية في أعمال لجنة حقوق الإنسان ، واللجنة الفرعية وهيئات المعاهدات .

وأعربت الرابطة عن اعتقادها بأنه ينبغي توجيه الدعوة إلى الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان مثل الهيئات الاوروبية والهيئات الامريكية لكي تشترك في التخطيط للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته على حد سواء . كما ينبغي بذل جهود خاصة لتمكين طلبة الحقوق في عدد كبير من كليات الحقوق لمراقبة المؤتمر" .

الاتحاد العالمي للعمل

يُعرب الاتحاد العالمي للعمل عن تأييده للمؤتمر العالمي ويتقدم بالآراء التالية :

"١ - ضرورة الاستمرار في تعزيز حقوق
الإنسان وحمايتها

...

لا جدال في أن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت في السنوات الاخيرة ، وهذا مبعث غبطة لنا . وينبغي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عند استعراض الحالة . أن يحرص مع ذلك على ألا يتغلب الرضاء العام على ضرورة الاستمرار في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

...

لقد أصبح من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تصدق جميع الدول الاعضاء على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبقها . ومما يؤسف له أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لم تصدق بعد على هذه الصكوك ، مما يفهم منه كثير من البلدان النامية أن الدول الكبرى تستخدم حقوق الإنسان لزعزعة استقرار بلدان الجنوب .

٢ - تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
والثقافية وحمايتها

عند تقييم الانشطة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ، لن يفوت المؤتمر بالتاكيد أن يلاحظ أن الامم المتحدة والدول الاعضاء اهتمت حتى اليوم بالتركيز والتشديد في جهودها على حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية . وقد كان ذلك ضروريا بالنظر إلى حالات الانتهاك الصارخ والمتكرر والمنتشر لهذه الحقوق .

إن الاتحاد العالمي للعمل يلاحظ مع ذلك - وهو ما لن يفوت المؤتمر بالتاكيد - أنه قد أصبح اليوم من المهم للغاية ، بل من المُلحّ ، تعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي بدونها لا يمكن كفالة الحقوق المدنية والسياسية .

...

ونرى من الضروري أن يوفر مثل هذا المؤتمر لمنظومة الامم المتحدة الوسائل اللازمة لإعمال هذه الحقوق بشكل حقيقي ومحدد وإنشاء آليات للرقابة ، وأن يحرص على الا تضطلع أجهزة في منظومة الامم المتحدة بسياسات تخل باحترام هذه الحقوق وإعمالها .

٣ - اشتراك المنظمات غير الحكومية

هذا المؤتمر ينبغي أن يمثل الدفائق ، ولذلك فإن أملنا حار أن يتمكن من الاشتراك فيه كل من يتولى حماية وتعزيز حقوق الإنسان من العناصر الفاعلة .

ولا ينبغي لهذا الاشتراك أن يتحقق عند انعقاد المؤتمر فقط ، بل أيضا في المرحلة التحضيرية كلها ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي . والواقع أننا نأمل أن يشترك ، على جميع المستويات التحضيرية ، أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية ، وخصوصا المنظمات النقابية والكنائس واتحادات المعلمين والاساتذة وغيرها ، دون أن نغفل المرأة وممثلي الاقليات .

ويمكن للامم المتحدة أن تقترح على الدول الاعضاء أن يكون ضمن وفودها ممثلون للمنظمات غير الحكومية وللمرأة ومتحدثون باسم الاقليات" .

الحركة العالمية للأمّهات

أوضحت الحركة العالمية للأمّهات :

"إن المؤتمر العالمي في رأينا هو أقل الوسائل فعالية في مجال تعزيز قضية حقوق الإنسان . والإجراء المعتاد المتبع في العقود العديدة الماضية هو ، بالنسبة لبعض البلدان ، استنكار وإدانة آخرين يقومون بممارسة "أقدس من ممارستك" . وهذه الممارسة ، عادة ، لا مبرر لها تماما ، حيث أن الكثيرين من الذين يوجهون اتهاماتهم إلى الغير هم أنفسهم مخطئون إلى حد كبير لا الذين يدينونهم .

لقد كانت السنة الدولية للطفل في عام ١٩٧٩ تشكل نجاحا له آثاره الحقيقية على الرأي العام في معظم البلدان ، نظرا لانه لم يكن هناك مؤتمر عالمي . فالمؤتمر العالمي يمثل إغراءات لا تقاوم بالنسبة لعدد كبير من ممثلي الحكومات فيمارسون فيه الاستنكار والخطابة والإدانة (وهم أنفسهم ، بالتالي ، يظهرون كما لو كانوا ملائكة) .

وإذا كان لا بد من عقد مؤتمرات ، وإذا رغبت الامم المتحدة في أن يُحرز تقدم بحق ، لا مجرد تسييس للأمور ، فإن المؤتمرات الإقليمية المحدودة فيما بين الامم التي تعاني من مشكلات متشابهة ، والتي يمكنها ، بالتالي ، أن تستفيد بشكل معقول من إجراء مناقشات بشأن هذه المشكلات معا في جوٍّ من الثقة المتبادلة دون أن يثار أي تحيز مع الاسف ، من شأنها إذن أن تؤتي ، بالفعل ، ثمارها . وفي وسع الامم المتحدة ، في الواقع ، أن تمضي بقضية حقوق الإنسان قُدما إلى الامام ، على أساس عملي ، وعوضا عن بذل كمية كبيرة من المال لتوفير محفل لكلمات فارغة تبرر نفسها . علاوة على ذلك ، قد يكون تقييم ومتابعة هذه المؤتمرات الإقليمية المحدودة أسهل وأكثر فعالية" .

- - - - -